

التي هي في الحقيقة
منه في الحقيقة
منه في الحقيقة

ولو كان على يد نجاسة رطبة واخذت تلك المذخرة العفنة
اي الاربع من الخافس كلما صب الماء فاذا غسل يده
التي ياخذ بها المذخرة ثلثا طهرت البيوطهرت المذخرة بقا
للبدن والكل بعيد بان لا يسبق للنجاسة ثم غرقت في الحميم من
القصبة اذا اصابته نجاسة فحقت بذلك حتى تحت النجاسة
ثم يغسل ثلثا من الماء من غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يترسب
النجاسة وان كان تحت النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ
اخر بعد اذا كان من قصب او ما اشبه ذلك من الصفاة كالحصير
المنسج بالسمان والى كان الحصير من بردى يغسل ثلثا و
يجفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه لانه يشرب النجاسة
لرطوبته فانه في قطره عند ان يكون بناء على المكان تطهر ما لا ينقص
عنه وعليه الفتوى فلا فائدة في التوازل اذا اصاب الخفق او الاثر
غير المفروض نجاسة ان كان ذلك الخرق او الاثر قدما استعمالا
يطهر بالمثل ثلثا سواء جففت لانه لا يشرب النجاسة وان كان
جديفا غير مستعمل بحيث يشرب النجاسة فلا بد ان يغسل
لانه يترسب

التي هي في الحقيقة
منه في الحقيقة
منه في الحقيقة

سواء جففت او لم يجف

ثلثا مرة ويجفف في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وذكر في الحائط
يفعل اي الخرق او الاثر المستعمل مقدار ما يقع عليه ان لا يطهر
وقد تقدم ان الثلث قائم مقام الكبر الذي واشترط صاحب الحائط
مع ذلك ان لا يوجد من طم النجاسة ولا لونيا ولا يجرها على ان يشترط
حقيقة الكبر الذي لا يجوز له هذا الشرط لان الكبر الذي لا يحصل
مع وجود شئ من ذلك الا ان يصير الى حد الشبهة ويحكم بالطهارة
مع وجوده وان وجد هذا الكبر في المذكورة لا يحكم بطهارته الا
ان يصير الى حد الشبهة وعليه الفتوى بان لا يشترط ان يكون فيه
خلق ولو موه الحد الذي ما بعد من الحد من الالات كالسكين ونحوها
بالماء العتيق ثم يحوه بالماء الطاهر الطاهر ثلث مرة فيطهر عند الاثر
خلاف المحذور وانما يظهر فائدة الخلاف في المجلد في الصلوة اجماعا
الاستعمال بان يطهر به يطين او غيره فلا خلاف انه لا يشترط ذلك المقطوع
وفي الحائط عن شمس لائمه السر حتى الارض اذا جفت بعد
اصابة النجاسة ولم يمتنع اثر النجاسة فيها نظير ما وقع
عليها الشر ولم يقع وقد تقدم مستوفى في التيمم ولو اراد يطهرها

ان الطهارة